مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: أثر دعوة العراق لتشكيل محكمة دولية على العلاقات العراقية – السورية: دراسة سياسية – قانونية
اسم الكاتب: م.د. عادل حمزة عثمان، م.د. عامر هاشم عواد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6924
تاريخ الاسترداد: 2026/05/14 20:52 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

أثر دعوة العراق لتشكيل محكمة دولية على العلاقات العراقية-السورية: دراسة سياسية-قانونية

المدرس الدكتور
عادل حمزة عثمان(*)

المدرس الدكتور
عامر هاشم عواد(**)

المقدمة

اثارت دعوة الحكومة العراقية لانشاء محكمة دولية لمحاكمة المتهمين والمتورطين بالتفجيرات الارهابية التي طالت مدينة بغداد في شهري آب وأيلول ٢٠٠٩(وهي تفجيرات الاربعاء والاحد والثلاثاء الدامية) التي حصدت ارواح المئات من الابرياء العراقيين، وما يتعلق بتلك الدعوة من توجيه اتهامات صريحة او مبطنة للدور السوري فيها، اثارت حالة جديدة من التوتر في العلاقات بين الطرفين، لتكمل مسلسلا قديما من تاريخ تنافسي وصراعي في العلاقات، ازداد اوجه مع دخول القوات الامريكية واحتلالها العراق في نيسان ٢٠٠٣، وما ترتب على ذلك من تخوف سوري بانها قد تستهدف بشكل او بآخر بسبب مواقفها المعارضة للتوجهات الامريكية في المنطقة.

يشبه البعض العلاقات العراقية السورية ب(الهوى العراقي السوري) فيقول " الهوى السوري بالعراق قديم. زحف الضباط العراقيون والسوريون معا، عبر الأردن (١٩١٦) لتحرير المشرق العربي من تركيا العثمانية. وعملوا معا في مملكة فيصل الهاشمية في سورية (١٩١٨ . ١٩٢٠). وعندما اصبح فيصل ملكا على العراق، لحق به إلى بغداد كثير من الضباط والساسة والمثقفين السوريين. وظل الهوى السوري بالعراق متأججا. التحق سوريون بثورة الكيلاني العراقية (١٩٤١). عندما اشتدت وطأة دكتاتورية الشيشكلي على السوريين (١٩٥١ . ١٩٥٤)، فكر زعماء البعث (الحوراني. عفلق. البيطار) باللجوء إلى العراق، فيما كان الاخير يقدم مساعدات مادية لزعماء اليمين السوري ضد الدكتاتورية. هوى السوريين المفاجئ بعبد الناصر بدد الهوى الشعبي بالعراق. حاول بعث العراق وسورية استعادة الوحدة مع عبد الناصر. لكن الرجل، بعد انفصال سورية (١٩٦١) كان قد صرف هَمَّهُ من الوحدة إلى الاشتراكية. اما صدام حسين فقد قضى بالسيف على الهوى العراقي المفاجئ بسورية الذي انتاب جناح رئيسه البكر (١٩٧٩). من يومها، أصبح العراق مجرد ذكرى، كاد حافظ الأسد أن يمحوها من ذاكرة السوريين، بعدما دجنهم وحيدهم سياسيا، وفرض عليهم حلفا مع إيران في ذروة حربها مع العراق، ثم المشاركة في الحرب الامريكية على العراق عام ١٩٩١"[١].

أدخل الاحتلال الامريكي للعراق، بعدا جديدا على العلاقات العراقية السورية، قوامه عودة التوتر بعد سنوات من الهدوء والتقارب، اذ اعلنت الولايات المتحدة ان العراق سيكون الخطوة الاولى نحو التغيير في المنطقة وستتبعها خطوات لاحقة تتعلق بتلك الدول (المارقة) في الشرق الاوسط التي تقف عائقاً امام التحول الديمقراطي وحل الصراع

(*) مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

(**) مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

[١] – أنظر: غسان الامام، سورية والعراق: ازدواجية الوصل والهجر، صحيفة الشرق الاوسط، العدد ١١٢٣٥، ٢٠٠٩/٩/١

العربي الاسرائيلي . وكانت سوريا من ضمن المستهدفين لو نجح الاحتلال الامريكي للعراق في تحقيق مراميه. في الجانب المقابل، لم تعترف سوريا بالتحولات الجديدة في العراق، وعدت الاحتلال عملاً غير شرعي، كما انها اعلنت عن تخوفها من الخطط الامريكية في المنطقة، ولذلك اصبح العراق ساحة للصراع السوري الامريكي، فراهنت سوريا على الفشل الامريكي، وعدت ذلك امراً مهماً لصالح انكفاء الولايات المتحدة عن الوصول لاغراضها في المنطقة ربما لحين رحيل ادارة بوش الابن وتراجع مشروع المحافظين الجدد. وكون العراق ساحة للصراع، فأنه يعني ان اي مقاومة لمشاريع الولايات المتحدة ستحظى بالدعم، ولذلك لم تتوان سوريا عن تأييد المقاومة العراقية، اذ بينما راى الجانبان العراقي والامريكي ان التأييد السوري صاحبه تدخل عملياتي واستخباري داخل العراق لدعم (الارهاب)، نجد ان سوريا بالمقابل رفضت هذا الطرح.

هذه الثنائية في الطرح والفعل، اثرت على العلاقات العراقية السورية ورسمت ملامح تنافس وتوتر شديد لعلاقة قادمة وكانت العقبة الاساس هي مشكلة ضبط الحدود، وهي المشكلة التي رأى العراق فيها المسبب الرئيس للتفجيرات الدامية والتي ولدت بعدها التلميحات العراقية للمطالبة بعقد محكمة دولية للنظر في تلك التفجيرات.

استمرت التلميحات العراقية دون اتخاذ خطوات فعالة باتجاه عقد المحكمة، ولكن اذا ما قدر لها مستقبلا بالانعقاد، فان عقد مثل هذه المحكمة سيكون له آثار سياسية وقانونية على حاضر ومستقبل العلاقات العراقية السورية، لانه في جميع الحالات، باثبات التهم او بعدم اثباتها، فان العلاقات بين الجانبين ستتاثر سلبا، الامر الذي يجب ان تتفاداه الحكومة العراقية، لاسيما وهي تبلور استراتيجيات جديدة نحو الانطلاق لتادية دور اقليمي صاعد.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية قوامها ان دعوة العراق لانشاء محكمة دولية للنظر في التفجيرات الدامية ستكون لها اثارها السلبية على العلاقات العراقية السورية حاضرا ومستقبلا.

ولاثبات فرضية البحث، ستوزع هيكلية الدراسة على قسمين، القسم الاول وهو القسم السياسي الذي سيناقش بالوصف والتحليل تطور العلاقات العراقية السورية ، واثر الاحتلال الامريكي للعراق في التاثير على تلك العلاقات، فضلا عن مشكلة ضبط الحدود واثرها على العلاقات سلبا او ايجابا. اما القسم الثاني من الدراسة وهو القسم القانوني فسينصرف الى دراسة الدعوة العراقية بانشاء المحكمة الدولية، والاثار التي من الممكن ان تخلفها هذه الدعوة على العلاقات عبر مناقشة الادلة التي ساقتها الحكومة العراقية ومايمكن ان تقود اليه من نتائج على القضية برمتها.

القسم الاول: تطور العلاقات العراقية السورية واهم القضايا الفاعلة والمؤثرة فيها

١ – تطور العلاقات العراقية السورية

لم تكن العلاقات العراقية السورية قبل عام ٢٠٠٣ على وتيرة واحدة، وان استعراضاً تاريخياً سريعاً لتلك العلاقات، يوضح انها اندرجت تحت بنود التعاون ، التنافس والصراع، بحسب طبيعة كل مرحلة زمنية. وقد استمرت الصفة التعاونية تلون العلاقات العراقية السورية في اغلب مراحلها منذ اعلان المملكة العراقية عام ١٩٢١ وحتى عام ١٩٧٩، باستثناء بعض السنوات التي حدثت فيها خلافات وابتعاد في العلاقات. الا انه ومنذ عام ١٩٧٩، توترت العلاقات العراقية السورية بشكل كبير.

استمرت العلاقات غير مستقرة حتى منتصف عام ١٩٩٧ تقريبا، حينما اخذ الدفء يكسر شيئا فشيئا جليد العلاقات بين البلدين، اذ فتحت الحدود، واثمرت زيارة قام بها نائب الرئيس العراقي طارق عزيز الى سوريا في عقد صفقة مع سوريا، مكنت العراق بموجبها من تصدير مايقارب ١٥٠ الف برميل نفط يوميا خارج اطار الاتفاق الدولي

النفط مقابل الغذاء[٢]. وفي عام ١٩٩٨ وقع البلدان اتفاقا يتناول اعادة اصلاح خط انبوب النفط الذي يربط حقول كركوك في شمال العراق بميناء بانياس السوري على البحر المتوسط الذي توقف منذ العام ١٩٨٢[٣]. وفي آذار ٢٠٠٠ افتتح العراق شعبة لادارة مصالحه في دمشق. كما قام وزير التجارة العراقي آنذاك محمد مهدي صالح في ١٧ ايار من العام ذاته بزيارة الى سوريا لتدعيم التعاون الاقتصادي النقى خلالها عددا من المسؤولين السوريين كان من نتائجها ارتفاع واردات التبادل التجاري بين البلدين، اذ وصل حجم الصادرات السورية الى العراق بمعدل سنوي للسنوات ١٩٩٧-٢٠٠٠ وصل لاكثر من ٢٠٠ مليون دولار سنويا، وكانت تلك المرة الاولى التي يذكر فيها مثل هذا الرقم، ذلك ان التقديرات كانت تشير الى مبلغ ٢٥٠ مليون دولار للسنوات الاربع كاملة[٤] . وفي حزيران من العام ذاته زار وزير الخارجية العراقي آنذاك محمد سعيد الصحاف دمشق واعلن ان العلاقات العراقية السورية الكاملة ستعود قريبا. وجاء الاعلان عن تدشين خط سكة حديد حلب- الموصل في تموز ٢٠٠٠ ليستكمل اخراج العراق من عزلته ومحاولة جديدة لكسر الحصار[٥].

هذا التقارب في العلاقة كانت له اسبابه، اذ ان الطرفين رأيا في ذلك عاملا مهما لرفد اقتصادهما، فالعراق كان بحاجة ماسة لطوق نجاة يخرجه من عزلته بسبب السنوات العجاف بعد عام ١٩٩١، وما وصل اليه الاقتصاد العراقي من تراجع كبير اثر سلبا على المواطن البسيط. كما ان سوريا كانت تعاني ايضا من وضع اقتصادي مترهل، ومن ثم رأت في منحها لنافذة يطل منها العراق خارجيا عاملاً داعماً لاسناد اقتصادها. بينما تركت القيادتان العراقية والسورية الخلافات العقائدية والشخصية جانبا، لأن المرحلة ماعادت تحتمل مثل تلك الخلافات.

وعلى الرغم من ان التعاون المشار اليه سلفا لم يكن ليوصل العلاقات العراقية السورية الى حالة التحالف السياسي، الا ان سوريا كانت من اكثر الدول العربية معارضة لفكرة شن حرب على العراق، سواء بدافع انتمائها العروبي[٦] او بدافع المصلحة السياسية وقراءة ما ستؤول اليه اوضاع المنطقة اذا ماحدث ذلك، اذ لطالما حذر السوريون من خطورة نشوب الحرب على امنهم وامن واستقرار المنطقة[٧]، او للدافعين معا.

---

[٢] – غسان الامام، سورية والعراق..، مصد سبق ذكره.

[٣] – وفضلا عن تطبيع العلاقات الاقتصادية، فقد شمل التقارب ايضا لهجة تعاونية استخمها كلا الطرفين تجاه حل مشكلة المياه العالقة بينهما وبين تركيا. انظر: يوسف ابراهيم الجهماني وسالار اوسي، تركيا وسوريا، سلسلة ملفات تركية، دار حوراء للطباعة والنشر، دمشق، ١٩٩٩، ص ص٨٢-٨٣.

[٤] – ستار الجابري، العلاقات العراقية السورية دراسة في الدور السوري كفاعل مهم ومؤثر في الشأن الداخلي العراقي، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٣٣، نيسان، ٢٠٠٧، ص ص ١٨-٢١

[٥] – اقتصر نشاط الخط على نقل الاشخاص في حان كان العراق يأمل في الحصول على موافقة الامم المتحدة لاستغلاله باستيراد البضائع من اوربا عبر سوريا.

[٦] – علاقة سوريا بالعراق مسممة بناء على طلب الجماهير، صحيفة الاهرام القاهرية، العدد ٤٣٤٦٢، ٢٠٠٥/١٢/٤

[٧] – على ان سوريا فاجأت الكثير من المراقبين عندما صوتت في ٨ تشرين الثاني ٢٠٠٢ على قرار مجلس الامن ١٤٤١ الذي دعى العراق للكشف عن ترسانة اسلحة التدمير الشامل والسماح لمفتشي الامم المتحدة بالعودة الى العراق. وقد دافع المسؤولون السوريون عن هذا الموقف على اساس ان سوريا " ارادت اظهار حسن نيتها والمساعدة في تجنيب العراق والمنطقة الحرب" بل ان السوريين ادعوا ان لديهم ضمانات من الولايات المتحدة والاعضاء الاخرين في مجلس الامن بالايستخدم القرار لشن حرب على العراق. انظر: ستار الجابري، مصدر سبق ذكره، ص٢١.

ولما لاحت بوادر الحرب، رفضت سوريا المخططات الامريكية وادانتها، وابقت على حدودها مع العراق مفتوحة. وبعد اسبوع من بداية الحرب عارض الرئيس بشار الاسد الحرب بقوة ملمحا الى واجب العرب الاخلاقي في مساعدة العراق على مقاومة الغزاة، الامر الذي رسم ملامح السياسة السورية القادمة تجاه العراق المحتل.

لم تعترف سوريا بشرعية التغيير الذي حصل في العراق لانه حدث بفعل قوة الاحتلال، رغم انها استقبلت مسؤولين عراقيين وبشكل مستمر، وربما يعود السبب الى ان سوريا لا تريد ان تقطع الاواصر بينها وبين صانعي القرار الجدد في العراق، كي لا تتهم بانها معادية للنظام السياسي الجديد.

وعند استعراض تطور العلاقات مابعد نيسان ٢٠٠٣، نجد الآتي: ان سوريا عارضت التغيير بالقوة العسكرية وعدته امراً غير شرعي، وما رافق ذلك من تشجيع سوري على ضرورة استعادة العراق لاستقلاله وحريته وانهاء الاحتلال، وهو ما يعني دعما لعمليات المقاومة انكرته سوريا لكن الوقائع تابى الا ان تثبته.

اما على الجانب العراقي، وبالاستعانة بالمنهج التحليلي، فاننا ومن خلال استعراض التصريحات الرسمية التي سنوردها نصل الى جانبين في طريقة التعاطي مع الدور السوري، الجانب الاول لايريد التفريط بالعلاقات التاريخية مع سوريا كونها مهمة لنجاح التحول في العراق، كما يرى في البعد العربي السوري عاملا مهما للولوج الى المنطقة العربية ولاستعادة الدور العربي العراقي عبرها. وهذا الجانب لم يشجع ابدا عد سوريا فاعلا سلبيا الا في احيان قليلة جدا. الجانب الثاني من المسؤولين العراقيين، حذر دائما من التدخل السوري، وعد الدور السوري سلبيا ورافدا لزعزعة الاستقرار في العراق، مستندا الى وجود بعض اعضاء النظام العراقي السابق في سوريا ورعاية الحكومة السورية لهم، ورفضها مرارا تسليمهم الى السلطات العراقية التي طالبت بهم. ومستندين ايضا الى حجم المصلحة السورية في افشال المخطط الامريكي وما يتطلبه ذلك من الابقاء على العمليات المسلحة في العراق ضد القوات المحتلة، وكذلك التاثير في العملية السياسية بما يخدم المصلحة السورية.

تاسيسا على ماسبق، لم يكن الخطاب الرسمي العراقي تجاه سوريا موحدا، على عكس الجانب السوري الذي استمر بالحديث عن رغبة سورية في (دعم) العلاقات مع العراق بما يخدم الطرفين. فمثلا نجد ان وزيرا يتهم سوريا برعاية الارهاب العابر للحدود، بينما نجد ان وزيرا آخر في الوزارة ذاتها (يثمن) الجهود السورية نحو الارتقاء بالعلاقات. هذا التناقض على مستوى التصريحات استمر لا سيما بعد التفجيرات الاجرامية التي شهدتها بغداد في شهري آب وايلول ٢٠٠٩، عندما اتهم مسؤولون عراقيون سوريا صراحة بانها وراء التفجيرات، بينما رفض مسؤولون آخرون ذلك، وهو امر استغلته سوريا لصالح انكار الدعاوى العراقية[٨].

ان الاستعراض التاريخي لبعض من التصريحات الرسمية العراقية، يعطينا دليلا واضحا على ماسبق، كما انها توضح لنا تطور الخطاب الرسمي العراقي تجاه الدور السوري فيما يخص الشان العراقي، الامر الذي بني عليه التوجه نحو التوتر في العلاقات العراقية السورية وكالآتي:

---

[٨] – **وهذا يعد من الامور الغريبة في الدبلوماسية العراقية، اذ ان وحدة الموقف امر ضروري للتعامل مع الاخرين. وبالتحليل العلمي، فان هناك اكثر من سبب لذلك، فاما ان رؤية تلك الاطراف مختلفة فعلا لطبيعة الدور السوري ولطبيعة وحجم التدخل. او لأن اطراف اخرى تقارن بين تدخل سوريا وبين تدخل دول أخرى لا يتحدث عنها البعض. او لان حجم المصالح للسياسيين العراقيين مختلف ومتداخل مع مصالح اقليمية، ولذلك فهم يتهمون دولا ويتغاضون عن اخرى.**

١ – عندما تولى اياد علاوي رئاسة الوزراء، زار سوريا والتقى بالرئيس بشار الاسد، وقد وصف رئيس الوزراء العراقي العلاقات بانها ابتدأت بصفحة مشرقة. كما ناقش اياد علاوي قضايا مهمة مثل الامن المشترك وتطورات الاوضاع في المنطقة[٩]

٢ – قال ابراهيم الجعفري بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٧ عندما كان نائبا لرئيس الجمهورية واثناء لقائه الرئيس الاسد" لمست حرصا ومتابعة جيدة واستعدادا للتعاون لما فيه خير العراق والحفاظ على سيادته ووحدته وسلامة العمليتين الامنية والديمقراطية" [١٠].

٣ – اتهم وزير الدفاع العراقي الاسبق حازم الشعلان في شهر كانون الثاني ٢٠٠٥ سوريا بالتدخل في الشؤون العراقية[١١]

٤ – بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٢٥ قال وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري ان علاقاتنا مع سوريا ليست على مايرام[١٢]. كما اتهم سوريا بالتستر على وجود قيادات من حزب البعث العراقي السابق داخل سوريا وعلى تحركات هذه العناصر عبر الحدود المشتركة في الهجمات المسلحة.

٥ – في ٢٨ /٢٠٠٦/١٠ زار وزير الخارجية السوري وليد المعلم العراق واعلن عن اعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، كما احتفل البلدان بتاريخ ١١ كانون الاول من العام ذاته برفع العلمين العراقي والسوري على مبنى السفارتين[١٣].

٦ – عقدت المعارضة العراقية في شهر كانون الثاني ٢٠٠٧ مؤتمرا في منتجع صحارى خارج دمشق بعد ان رفضت السلطات السورية اقامته في العاصمة. وقد حضره اثنان من اكبر التنظيمات المسلحة والرافضة للعملية السياسية، وهما كتائب ثورة العشرين وانصار السنة. وقد ادرج البعض ذلك ضمن "جهد سوري لتشجيع المجاميع المسلحة والبعثيين لينظموا انفسهم على امل الحصول على نفوذ في العراق اذا ما وصل هؤلاء للسلطة بشكل او بآخر" لاسيما وان بعض المسؤولين السوريين قال ان سوريا تنظر الى افراد المقاومة بوصفهم مقاتلين من اجل الحرية مثل جورج واشنطن الذي قاتل البريطانيين [١٤].

٧ – بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/١٣ تسلم وزير الخارجية العراقي نسخة من اوراق اعتماد السفير السوري الجديد نواف عبد الشيخ فارس، وهو اول سفير سوري لدى العراق منذ ٣٠ عاما، وينحدر فارس من منطقة البوكمال الحدودية مع العراق.

٨ – بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٢١ وصل السيد مقتدى الصدر الى سوريا والتقى الرئيس بشار الاسد، وعبر عن تقديره لمواقف سوريا الداعمة لمصالح الشعب العراقي وحرصها على وحدة العراق ارضا وشعبا.

---

[٩] – منى حسين عبيد، المتغير الامريكي واثره في العلاقات العراقية – السورية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، العدد ٣٣، نيسان ٢٠٠٧، ص ص٢٠٧–٢٠٨

[١٠] – صحيفة الشرق الاوسط، العدد ٩٥٠٧، ٢٠٠٤/١٢/٨

[١١] – صحيفة الشرق الاوسط، العدد ٩٥٣٩، ٢٠٠٥/١/٩

[١٢] – صحيفة الصباح البغدادية، العدد ٥٦٠، ٢٠٠٥/٥/٢٦

[١٣] – منى حسين، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٩

[١٤] – نقلا عن هيو تايلور، دمشق تعمل على تنظيم معارضة عراقية للحصول على نفوذ، صحيفة الشرق الاوسط، العدد ١٠٥٤١، ٢٠٠٧/١٠/٨

٩- بتاريخ ٢٠٠٩/٨/١٨ وصل رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي الى سوريا في زيارة وصفت بالمهمة بسبب مادت اليه من اتفاق الطرفين على تاسيس مجلس تعاون استراتيجي عالي المستوى[١٥] . لكن يبدو ان ما اثر سلبا على (اهمية الزيارة) رفض سوريا لمطالب الوفد العراقي بتسليم مطلوبين للعراق، اذ قال علي الموسوي مستشار المالكي ان واحدا من اسباب زيارة المالكي هو للمطالبة بتسليم عناصر لهم علاقات بالجماعات المسلحة في العراق. وبعد يوم واحد من الزيارة وصف كمال الساعدي القيادي في حزب الدعوة الزيارة بالناجحة بكل المقاييس، وقال " كانت هناك استجابة من قبل الجانب السوري بشأن مطالب الحكومة العراقية" [١٦].

١٠- بتاريخ ٢٠٠٩/٨/٢٦ ضربت العراق تفجيرات دموية سميت ب(تفجيرات الاربعاء الدامي)، وقد اتهمت الحكومة العراقية سوريا بالوقوف وراء التفجيرات، وانها من درب ومول الجماعات التي عبرت الحدود لتقوم بالعملية، الامر الذي

---

[١٥] – ولاهمية هذا الاتفاق فاننا سنورده كاملا حسب ما افاد بذلك بيان للحكومة العراقية وجا فيه " انطلاقاً من تصميم كل من العراق وسوريا على تحسين علاقتهما الأخوية في جميع المجالات إستناداً الي الاحترام والثقة المتبادلين وتعزيز الأمن والاستقرار و السلام الإقليمي كأهداف مشتركة، إتفقا على اقامة مجلس تعاون ستراتيجي رفيع المستوي تنفيذاً لما جرى الاتفاق بشأنه اثناء زيارة رئيس الوزراء السوري الي بغداد على رأس وفد وزاري رفيع خلال العام الحالي. يرأس مجلس التعاون الستراتيجي رفيع المستوى رئيس الوزراء في كل من سوريا والعراق ويجتمع المجلس مرتين في كل عام بالتناوب بين البلدين وسيكون كل من وزراء الخارجية والدفاع والداخلية والنفط والكهرباء والصناعة والمالية والاقتصاد والنقل أعضاء في المجلس ويمكن توسيع عضوية المجلس ليشمل بقية الوزراء المعنيين بالمسائل ذات الاهتمام المشترك) . [ويتولى] وزيرا خارجية البلدين مسؤولية عمل المجلس والإعداد النهائي لجدول أعمال كل اجتماع، ومن اجل ذلك يجتمع كل وزير من الاعضاء في المجلس مع نظيره من الجانب الاخر ويرفع الوزراء توصياتهم ومقترحاتهم لدراستها أثناء الإعداد لجدول الأعمال من وزيري الخارجية وعلى ان تكون اجتماعات الوزراء الأعضاء في المجلس من أجل تطوير خطط عمل تتضمن اجراءات ملموسة في مجالات اختصاص كل من الوزراء الأعضاء بهدف تسريع التعاون بين سوريا والعراق . وتنفيذا لذلك فقد اتفق الطرفان علي المسائل الآتية: التعاون في المجالات السياسية والدبلوماسية، وإبرام اتفاقات تسهم في إقامة روابط أقوى بين البلدين وتكثيف التشاور والتعاون بشأن المسائل الإقليمية ذات الاهتمام المشترك لكلا البلدين.وعقد مشاورات سياسية دورية على مستوي وكيلي وزارتي الخارجية وأعداد اتفاق يؤسس لذلك. والتعاون والتنسيق بين ممثلي البلدين لدى المنظمات الإقليمية والدولية. كما اتفق الجانبان على التعاون في مجالات الاقتصاد والنقل والطاقة والشؤون المالية والمياه وتوسيع التعاون في مجال الطاقة وفي كل المجالات الممكنة وتأسيس شراكات مختلفة بين الشركات السورية والعراقية.وتأمين نقل النفط والغاز الطبيعي إلى الأسواق العالمية عبر سوريا. وتعزيز التعاون لزيادة العلاقات التجارية لما فيه المصلحة المشتركة للبلدين.وتشجيع شركات القطاع العام والخاص لزيادة التعاون في مجالات الاستثمار في كلا البلدين ودفع العلاقات التجارية بينهما .ودعم التعاون في المجال المصرفي وتشجيع المشاريع المشتركة للقطاعات الخاصة.ودعم التعاون في مجال طرق النقل البري من خلال إزالة الرسوم المفروضة على النقل الثنائي وإقامة محطات مشتركة لتحقيق هذا الهدف.وتعزيز النقل بالسكك الحديد وتحديث الخطوط الحديدية وتحسينها. وتحسين التعاون في مجالات الطيران المدني والحركة الجوية.وتشجيع التعاون لزيادة السياحة وتسهيل إجراءات السفر بين البلدين.وتحديث بوابات العبور بين البلدين وفتح معابر حدودية جديدة والسعي لإقامة بوابة حدودية مشتركة في كل المعابر تتم إدارتها من الطرفين بهدف تسريع العمليات الكمركية والإجراءات الإدارية.والتعاون والتنسيق لتأمين الاحتياجات في مجالات المياه والري وتنمية الموارد المائية في كلا البلدين. والتعاون في مجالات الثقافة والتعليم والعلوم: وتشجيع تبادل الطلبة والأكاديميين والخبراء والتعاون بين الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في البلدين وتطوير برامج لهذا الغرض. وتشجيع التبادل الثقافي علي جميع المستويات فضلا عن التعاون في المجالات الامنية والعسكرية. نقلا عن صحيفة الزمان، ٢٠٠٩/٨/١٩.

[١٦] – صحيفة الشرق الاوسط، العدد ١١٢٢٣، ٢٠٠٩/٨/٢٠

قوض الحديث عن الاتفاق الستراتيجي المشار اليه في النقطة السابقة، كما انه اعاد العلاقات العراقية السورية لمرحلة التوتر من جديد بعد ان تطورت القضية بسبب الاتهامات العراقية والرفض السوري لها.

١١- بتاريخ ٢٠٠٩/٩/١٣ قال المتحدث باسم الحكومة العراقية علي الدباغ حول ازمة التفجيرات " هناك اعترافات واضحة وصريحة وهي تمثل دليلا لا يقبل النقاش والجدال، واضافة الى هذه الادلة هناك جملة من العلامات والتمويل والتخطيط والتنسيق لعمليات ارهابية مماثلة مما يعطي دلائل واضحة ان هناك تنسيقا على مستويات متقدمة بين الجماعات الموجودة في سوريا وبين التنظيمات المسلحة الموجودة في العراق، وهذا يدعم الاعترافات" [١٧] .

١٢- في ٢٠٠٩/١٢/٢١ اعرب اياد علاوي اثناء لقائه بالرئيس الاسد في دمشق عن تقديره الكبير للجهود التي بذلتها سوريا تجاه شعب العراق ووحدة اراضيه واستقراره[١٨]. بينما قبل يوم واحد جدد هوشيار زيباري الاتهامات لسوريا وقال" تزال هناك جماعات بعثية تتحرك من سوريا ضد العراق" [١٩].

بناء على ماتقدم، لم يكن مضمون الخطاب الرسمي العراقي تجاه سوريا واحدا، لا في الزمن الواحد ولا في الزمن المتعدد، الامر الذي اثر في قوة الخطاب العراقي. كما اثر ذلك في موقف الحكومة العراقية تجاه سوريا، الامر الذي استغلته الاخيرة في دفاعها عن موقفها الذي انكرت فيه جملة وتفصيلا الادعاءات العراقية.

هذا الشد والجذب بين الطرفين، اثرت فيه ايضا دعوة الحكومة العراقية لاقامة محكمة دولية لمحاكمة المتهمين في التفجيرات. والواقع وان قالت الحكومة العراقية ان المحكمة لا تستهدف سوريا، الا ان الاخيرة لابد وان تمسها المحكمة بشكل او بآخر. هذه الدعوة العراقية وتاثيراتها هي التي ستشكل مادة البحث في القسم الثاني من دراستنا. ولكن قبل ذلك لا بد من دراسة عاملين مهمين كان لهما تاثيرهما المباشر في العلاقات العراقية السورية، ولا يمكن ان تكتمل الدراسة بدونهما، وهما المتغير الامريكي واثره، وكذلك قضية ضبط الحدود العراقية السورية وتاثيرها في العلاقات.

٢- المتغير الامريكي وأثره في العلاقات العراقية السورية:

يعد العامل الامريكي فعالا ومهما في التاثير على العلاقات العراقية السورية ولا سيما عقب احتلال العراق عام ٢٠٠٣ وتغيير معادلة القوى في شرق المنطقة العربية. والواقع ان العامل الامريكي لم ينحصر تاثيره فقط بعد التاريخ المشار اليه، وانما كان تاثيره حاضرا قبل ذلك التاريخ ، ولنتذكر ان بدايات التحول في العلاقات العراقية السورية كان عام ١٩٩٧، عندما لاحت بوادر التغيير في السياسة الخارجية الامريكية تجاه سوريا برغم الدور السوري في العدوان على العراق عام ١٩٩١. والواقع ان الحقائق على الارض كانت الاتي: العراق محاصر بشكل شبه كامل من الولايات المتحدة وحلفائها وموضوع على قائمة الدول الراعية للارهاب والمعادية لعملية السلام في الشرق الاوسط. وفيما يخص سوريا فانه ومنذ النصف الثاني من تسعينات القرن الماضي حدث تغيير في السياسة الامريكية عبر اتهامها بانتهاك حقوق الانسان، ولم تتغير هذه السياسة حتى بعد وفاة حافظ الاسد واستلام ابنه بشار الرئاسة، اذ استمرت الغيوم تلبد سماء العلاقات بسبب الموقف السوري الداعم لحركة حماس، وكذلك دعمها لحزب الله وموقفها تجاه لبنان. وكان نتيجة

---

[١٧] - **صحيفة الشرق الاوسط، العدد ١١٢٤٨، ٢٠٠٩/٩/١٤. بينما رفضت سوريا الادلة العراقية بوصفها لا تثبت تورط سوري بالعمليات في يوم الاربعاء الدامي، الامر الذي عبر عنه مسؤولون عراقيون ب(لامبالاة) سورية تجاه الادلة العراقية.**

[١٨] - **صحيفة الزمان، العدد ٣٤٧٤، ٢٠٠٩/١٢/٢٢.**

[١٩] - **صحيفة الشرق الاوسط، العدد ١١٣٧٤، ٢٠٠٩/١٢/٢٢**

ذلك اتخاذ مجلس الامن للقرار ١٥٥٩ المطالب بالانسحاب السوري من لبنان[٢٠]. وعليه فان العامل الامريكي كان هو العامل المشترك الذي حدا بالطرفين للتقارب. والعامل ذاته هو الذي اعاد العلاقات العراقية السورية للتوتر من جديد، اذ عزز احتلال العراق[٢١] التوجهات السابقة والحاضرة للادارات الامريكية المتعاقبة في السيطرة على منطقة الشرق الاوسط، فقد ورد في تقرير" استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية الامنية في الشرق الاوسط الصادر عن مكتب شؤون الامن القومي في ايار ١٩٩٥" لابد من اتخاذ ستراتيجية التدخل والحضور المسبق والرد السريع فضلاً عن البرنامج الوقائي، كاساس لنجاح الخطط وتحقيق الاهداف الامنية في الخليج وانهاء الصراع العربي الاسرائيلي ، ومنع التهديدات لمصالحنا في المنطقة، سواء كان ذلك من خلال القنوات الدبلوماسية او الضغوط الدولية من خلال مجلس الامن ومن خلال دعم مسيرة السلام وعزل المعادين لها، او من خلال اللجوء للتهديد بالقوة العسكرية او استخدامها عند اللزوم" [٢٢].

لقد شكلت احداث الهجوم على الولايات المتحدة في ١١ ايلول ٢٠٠١ تحولا نوعيا وخطيرا في التاريخ الامريكي، فهي المرة الاولى التي تضرب فيها الولايات المتحدة في عمق اراضيها من قبل عدو خارجي [٢٣]، فحتى الضربات اليابانية على القاعدة البحرية الامريكية في بيرل هارير في جزيرة هاواي شهر تموز من العام ١٩٤٣ كانت على اراض تبعد عن الحدود الامريكية مسافة ٣٠٠٠ ميل . وهو ما فرض على الادارة الامريكية ان تتعامل وفق اولويات جديدة تختلف عما كانت تسير عليه الادارة السابقة على وفق نظرية مواجهة العدو في عقر داره وضربه قبل ان يوجه هو الضربة الى الولايات المتحدة .

وتشير حقيقة الامر انه وبعد وصول الرئيس جورج بوش الابن الى السلطة عام ٢٠٠١ واتيانه بادارة جديدة الى البيت الابيض فانه قد تبنى اراء المفكرين في تلك الادارة التي كان في قمتها قادة المحافظين الجدد الداعين الى تبني مشروع القرن الامريكي الجديد والذي يقوم على ان الولايات المتحدة يجب ان تهيمن على العالم لانها القوة العظمى الوحيدة ولا مانع من لجوئها الى استخدام الوسائل كافة للوصول لهذا الهدف وهو الهيمنة العالمية الاحادية وابرز تلك الوسائل الوسيلة العسكرية والابتعاد عن (دبلوماسية التفاوض)، التي ركزت عليها ادارة الرئيس بيل كلنتون ورآها المحافظون الجدد بانها افادت اعداء الولايات المتحدة اكثر مما اضعفتهم[٢٤].

---

[٢٠] – **سنان صلاح رشيد، الامبراطورية الامريكية والاستراتيجية في الشرق الاوسط، بلا د. ن، بغداد، ٢٠٠٨، ص ص ٣٠-٣١.**

[٢١] – **وهو احتلال ضرب الشرعية الدولية ومبادئ الامم المتحدة ومواثيق حقوق الانسان عرض الحائط، اذ اتضح زيف الادعائات الامريكية التي حصل بناء عليه الاحتلال، كما ان الامم المتحدة لم تفوض المحتلين بالعمل العسكري، فضلا عن ذلك ان الولايات المتحدة تجاهلت الرأي العام العالمي والامريكي المعارض لشن الحرب. لتفصيل حول ذلك التجاهل انظر: رعد حافظ سالم، ازمة عولمة النموذج الامريكي للديمقراطية والحرية وحقوق الانسان...، دار الجنان، عمان، ٢٠٠٥، ص ص١٧-٤٥.**

[٢٢] – **جواد الحمد (اعداد وتحرير)، توجهات امريكية تجاه الشرق الاوسط، مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان، ٢٠٠٥، ص ص٩-١٢**

[٢٣] – **بني احتلال افغانستان والعراق والهجوم على العالم الاسلامي على اساس مكافحة (الارهاب العالمي) الذي ضرب الولايات المتحدة وهدد امنها القومي وليس فقط مصالحها الحيوية. ولكن ثمة آراء تشكك في حقيقة ماجرى يوم الحادي عشر من ايلول ٢٠٠١ بعضه او كله، وينسبه الى نظرية المؤامرة ويرى ان ذلك غير بعيد عن عمل استخباري داخلي او بمساعدته. انظر: تييري ميسان، فضيحة البنتاغون: الحادي عشر من ايلول ٢٠٠١، ترجمة رندة بعث، التكوين للطباعة والنشر، سوريا، ٢٠٠٢.**

[٢٤] – **صحيفة السفير اللبنانية ،٩/١ /٢٠٠٥ .**

ومن هنا وبعد احداث الحادي عشر من ايلول لوحت الادارة الامريكية بسياسة متشددة تجاه الانظمة التي تدعم الارهاب وهي الانظمة التي دعتها الولايات المتحدة بالمارقة ومنها العراق وسوريا[٢٥].وقد جاء في احدى نصوص استراتيجية القرن الامريكي الجديد فيما يخص التخلص من انظمة الحكم المعادية للمصالح الامريكية ما يأتي " ان نقطة الارتكاز في العهد الامريكي الجديد هي منطقة الشرق الاوسط والخليج ... ان الامن الاقليمي لهذه المنطقة يعطي المشروعية لازاحة النظام الحاكم في العراق ، لكن تحقيق وجود عسكري كثيف مسيطر على الخليج سيتعدى مسألة اسقاط نظام صدام حسين " ، وهنا فان عبارة (سيتعدى مسألة اسقاط نظام صدام حسين)، تعني ان المشروع الامريكي لا يتوقف عند العراق فقط وانما يتجاوزه نحو تلك الانظمة التي تراها الولايات المتحدة داعمة للارهاب وتصفها بانها تعمل خارج اطار الشرعية الدولية . ومن هنا جاء التخوف السوري من ان المشروع الامريكي اذا ما نجح في العراق فانه سيكون مرشحا لان ينتقل اليها. وهو الامر الذي رات الولايات المتحدة انه السبب الذي ادى بسوريا لان تساعد الجماعات العابرة للحدود بالدعم اللوجستي والمادي لصالح استمرار الاعمال القتالية ضد القوات الامريكية واصفة ان أي تأخير في انجاز وانجاح المشروع الامريكي في العراق سينتج عنه تاخير تصدير المشروع الامريكي الى سوريا . ولذلك كثيرا ما اتهمت الولايات المتحدة سوريا بانها تقدم الدعم لـ(الارهابيين) وتغفل عن غلق الحدود بوجههم ، بل تقدم لهم الدعم اللازم بالسلاح والمال[٢٦]. ففي ٨ كانون الثاني ٢٠٠٥، جدد مساعد وزير الخارجية الامريكي ريتشارد أرميتاج دعوته الى سوريا لكي تضع حدا لأنشطة انصار المقاتلين في العراق على اراضيها[٢٧]. كما قال السفير الامريكي السابق في العراق زلماي خليل زاد بتاريخ ١٣ ايلول ٢٠٠٥ ان الولايات المتحدة نفد صبرها مع سوريا وان " جميع الخيارات مطروحة ... بما في ذلك الخيار العسكري" [٢٨] . واستمرت الاتهامات الامريكية لسوريا -رغم تصريحات امريكية بتفاعل سوري لفك الازمات – بانها مصدر للارهاب العابر للحدود، ففي ١٧ آب ٢٠٠٩ اعلن الجنرال راي اوديرنو ان عدد المقاتلين الاجانب الذين يتسللون الى العراق قد انخفض بصورة لافتة، الا ان سوريا تبقى مصدر قلق[٢٩].

ادت هذه النقطة الخلافية الى توتر العلاقة السورية مع سلطات الاحتلال والحكومات العراقية الثلاث التي تشكلت بعد عام ٢٠٠٣ (اياد علاوي ،وابراهيم الجعفري، ونوري المالكي).اذ ان جانب اللاثقة وعدم الارتياح من قبل كل طرف لتصرفات وسلوك الطرف الاخر اصبح هو السمة الطاغية على صعيد العلاقات الامنية، وفيما بقي العامل الاقتصادي مع سوريا يشكل جانبا لا باس به للتعاون المتبادل، فان جانب الخلاف حول الحدود وتامينها وعبور المتسللين ظل يؤرق العلاقات العراقية السورية، وبقي هو الجانب الابرز لتكرار الاتهامات العراقية والامريكية لسوريا بانها وراء العنف والمسبب الاكبر لعدم الاستقرار في العراق.

٣– الخلاف الامني وقضية السيطرة على الحدود بين العراق وسوريا

---

[٢٥] – **نصير عاروري ، حروب جورج دبليو بوش الوقائية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد٢٩٧ ،٢٠٠٣ ، ص ص ٩–٢٠ .**

[٢٦] – **وهو الامر الذي نفته سوريا جملة وتفصيلا ، بل ادعت ان الولايات المتحدة هي من تعيق جهود السيطرة على الحدود ، ويقولون ان الحكومة السورية ادت ما عليها ، وانها لا تستطيع بمفردها السيطرة على الحدود بكاملها.**

[٢٧] – **صحيفة الشرق الاوسط، العدد ٩٥٣٩، ٢٠٠٥/١/٩.**

[٢٨] – **صحيفة الشرق الاوسط، العدد ٩٧٨٦، ٢٠٠٥/٩/١٣.**

[٢٩] – **صحيفة الشرق الاوسط، العدد ١١٢٢٢، ٢٠٠٩/٨/١٩**

ان اي تصد لمناقشة العلاقات العراقية السورية بعد عام ٢٠٠٣ سيكون قاصرا اذا لم يتطرق الى مسالة الحدود والسيطرة عليها وما ادت اليه من خلاف امني بين الطرفين. وفي هذا الاطار لابد من معرفة ان مناقشة مسالة الحدود بين العراق وسوريا ليست كمسالة الحدود بين العراق وايران، فاذا كانت الاخيرة قد انهت الخلافات الى حد كبير حولها اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥، فانه في حالة العراق وسوريا، لا توجد اية خلافات حول الحدود وترسيمها، وانما المشكلة ظهرت بعد عام ٢٠٠٣، عندما اعلنت الحكومات العراقية المتعاقبة وكذلك قوات الاحتلال الامريكي ان سوريا تدعم العمليات الارهابية في العراق عبر السماح للارهابيين بالعبور من اراضيها الى العراق، وكذلك دعم المسلحين بالتدريب والتمويل.

وبعد احتلال العراق عام٢٠٠٣ دخلت العلاقات العراقية السورية مرحلة جديدة كادت المواجهات الحدودية في كثير من محطاتها ان تتحول الى مواجهة بين البلدين وسط مخاوف وقناعة سورية بانها من الممكن ان تكون هدفا مباشرا للادارة الامريكية بعد احتلال العراق.

تعد مسألة الخلاف الامني بين العراق وسوريا من ابرز المسائل التي اثرت على علاقة البلدين، نظرا لحساسيتها وتأثيرها على الامن القومي العراقي بشكل خاص وعلى مصداقية الحكومة السورية ودورها الاقليمي . فبالنسبة للجانب العراقي فان القضية تمثل الاهتمام الاول كون ان الوضع الامني لا زال يشكل الهم الاول لقوات الاحتلال والحكومة العراقية ايضا . فجميع الخطط الامنية التي وضعتها الحكومات العراقية المتعاقبة فشلت في انهاء العنف الداخلي بكل اشكاله . اما الجانب السوري فان قضية امن الحدود والاتهامات التي توجه اليه بتسهيل ادخال الارهابيين الى العراق، قد استغلت من قبل الامريكيين للتدخل في الشأن الداخلي السوري والمطالبة بتنازلات سياسية تشمل المنطقة برمتها بدءاً من لبنان والقضية الفلسطينية وقضية الجولان المحتلة .

ولاكثر من مرة اتهمت القوات الامريكية والحكومة العراقية سوريا بانها تتساهل في قضية دخول المتسللين الى العراق، فقد اعلن السفير الامريكي الاسبق في العراق زلماي خليل زاد اكثر من مرة "ان الارهابيين يدخلون العراق عبر الاراضي السورية التي يتدربون فيها ايضا"[٣٠].

كما ذكر الجنرال جون ابي زيد ، قائد القيادة المركزية السابق أمام احدى لجان مجلس الشيوخ الامريكي ان انتحاريين من الجزائر وتونس والمغرب والاردن والسعودية يتسللون الى العراق عبر سورية[٣١].

وفي ايلول ٢٠٠٥، اتهم وزير الدفاع العراقي السابق سعدون الدليمي سوريا بـ" ارسال الدمار الى العراق"، بينما ردت الخارجية السورية بالقول " ان المسؤولين العراقيين يعرفون جيدا ان سوريا تبذل كل مايمكن لضبط الحدود من جانبها، وهي ليست مسؤولة عن جانبي الحدود، ومسؤولية الامن على الجانب الاخر تقع كليا على عاتق قوات الاحتلال والسلطات العراقية المعنية حصرا"[٣٢].

وفي الثالث عشر من شهر تشرين الثاني من العام ذاته، طلب مستشار الامن القومي موفق الربيعي اثناء زيارته لمصر، من الرئيس المصري استخدام مصر لنفوذها لدى سوريا لوضع حد لتصدير الموت الى العراق، وقال " لا

---

٣٠ – **صحيفة الشرق الاوسط ،العدد ٩٧٤٤ ،٨/٢/ ٢٠٠٥ .**

٣١ – **العلاقات العراقية السورية WWW.SURIGHT.COM/14-12-MRSAD.HTM**

٣٢ – **صحيفة الشرق الاوسط، العدد٩٧٨٦، ٢٠٠٥/٩/١٣**

يوجد لدينا ادنى شك في ان ٩ من كل ١٠ انتحاريين هم من العرب الذين يتسللون من الحدود السورية، البعض منهم يتدرب في سوريا، والاخر يتم منحهم هويات وتقديم الدعم اللوجستي لهم"[٣٣]

وتكررت هذه الاتهامات كثيرا وكان من بينها اتهام المتحدث باسم الحكومة العراقية الدكتور علي الدباغ لسوريا بانها هي السبب الاكبر وراء العنف في العراق بقوله ان اكثر من ٥٠% من العنف في العراق ياتي عن طريق سوريا.

ولم تمض سوى أيام قليلة على إعلان كل من رئيس وزراء العراق نوري المالكي، ورئيس الوزراء السوري ناجي العطري، عن (تأسيس مجلس للتعاون الإستراتيجي عالي المستوى) حتى عصفت بعلاقات البلدين موجة من الاتهامات والشكوك المتبادلة بسبب التفجيرات الدامية التي ضربت العراق في شهري آب وأيلول ٢٠٠٩ والتي اتهمت الحكومة العرقية سوريا بالمشاركة فيها اعدادا وتدريبا وتمويلا.

ان نجاح الدبلوماسية العراقية في التوصل بجوانب التعاون العراقي السوري الى ارفع صورها بتوقيع الطرفين على اتفاق التعاون الاستراتيجي في شهر آب من العام ٢٠٠٩ يعد علامة مميزة تحسب للدبلوماسية العراقية . وهو امر لو تم لسار بالسياسة العراقية عربيا واقليميا الى فضاءات ارحب.

ومن جديد تعود قضية الامن الحدودي بالعلاقات العراقية السورية نحو التوتر والتشكيك في الاخر. ووصل الامر إلى حد قيام العراق بحملة دبلوماسية مكثفة للمطالبة بإنشاء محكمة دولية خاصة لمحاكمة من تتهمهم الحكومة العراقية بالوقوف وراء التفجيرات الدامية، من (البعثيين والقاعدة والمخابرات السورية) الذين عقدوا اجتماعاً في الزبداني نهاية شهر تموز، واتخذوا فيه قرار شن العميات الاجرامية، كما قالت الحكومة العراقية في محضر ادلتها التي قدمتها لسوريا وللمجتمع الدولي، وقالت انها ادلة دامغة تثبت التورط السوري في زعزعة الامن في العراق. اذ اشارت الداخلية العراقية بالقول " ان لدينا ادلة مدعومة بالاعترافات تثبت تورط المخابرات السورية بتدريب وتجنيد المسلحين من كافة الجنسيات، وتسهيل تسللهم الى الاراضي العراقية موثقة بالصور والتسجيلات الصوتية" . كما طرحت الحكومة العراقية

---

[٣٣] – **صحيفة الشرق الاوسط، العدد ٩٨٤٨، ٢٠٠٥/١١/١٤. وفي وقت قريب من ذلك التاريخ "ظهرت معلومات تفيد بان سوريا عرضت رسميا على العراق خطة تهدف الى بيان مدى التعاون السوري لمساعدة الحكومة العراقية على مواجهة الارهاب، وتقضي الخطة بحسب المقترح السوري ان تقوم لجنة مشتركة في التدقيق بكل المعلومات الواردة عن التسلل الارهابي عبر الحدود السورية الى العراق، وتدريب ارهابيين لزجهم في اعمال العنف ، ومتابعة الدعم الاداري والمالي الذي تقدمه قيادات عراقية سابقة " نقلا عن: فليح وادي، العلاقات العراقية السورية هل تنتهي من تداعيات الحدود، صحيفة الصباح البغدادية، العدد ٧٠٩، ٢٠٠٥/١١/٢٧. كما ان سوريا قالت اكثر من مرة انها تتعاون لحل هذا الخلاف، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر ما تحدث به وزير الخارجية السوري وليد المعلم اثناء زيارته للعراق والتي اقر على اثرها بعودة العلاقات الدبلوماسية فقال" الجهد الذي قامت به سوريا في هذا الصدد جهد مشهود لها، والدليل على ذلك اننا قمنا بدعوة السلك الدبلوماسي المعتمد في سوريا لزيارة هذه المنطقة واطلعوا بانفسهم على الاجراءات التي قامت بها سوريا من اجل ضبط الحدود... ان هذا لا يعني ضبط الحدود ١٠٠ بالمائة خاصة اذا كان الجهد من طرف واحد ... ان الولايات المتحدة نفسها فشلت في ضبط حدودها مع المكسيك واقامت جدارا كلفها المليارات ... نحن سنبذل كل جهد من منطلق فهمنا ان امن العراق هو جزء من امن سوريا وسنتعاون ولدينا افكار محددة لكي نطرحها على الاخوة في العراق ومن اجل اقامة هذا التعاون سواء كان تعاونا امنيا او تعاونا مشتركا عبر الحدود". انظر: سياسيون وصفوها بالخطوة الصحيحة، الموقع الالكتروني لجريدة الصباح البغدادية www.alsabaah.com/paper.php?source=akpar**

ما مفاده أن ثمة معلومات مؤكدة لدى بغداد بأن جماعة يونس الأحمد أمين سر المكتب العسكري لحزب البعث العراقي، وتنظيم القاعدة، لديهم معسكرات في مناطق مختلفة من سوريا في اللاذقية وغيرها، تشرف على تدريبهم وتمويلهم المخابرات السورية.ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل وصل إلى درجة تهديد بعض السياسين العراقيين بأن بغداد تستطيع (رد البضاعة إلى سوريا)، والتعامل معها بذات المكيال، وبنوعية الفعل نفسه، أي نقل الأعمال الأرهابية إلى العاصمة السورية.

ورغم ان وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري عد سوريا بأنها (العمق الاستراتيجي للعراق)، الا ان عاملا ما كان دائما حاضرا ليعقد من حسابات اللعبة، ففضلا عن ان التوتر حصل بعد مدة وجيزة جدا من تطور تعاوني غير مسبوق ومنذ قطع العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين عام ١٩٧٩، فان التصريحات العراقية ومواقف مختلف الاطراف كشفت مدى الاختلاف لدى اطراف السياسة العراقية[٣٤].

وبسبب الاتهامات العراقية لسوريا، في مقابل رفض سوريا للادلة التي قدمها العراق والتي قال انها تثبت التورط السوري، فان العراق طلب من الامين العام للامم المتحدة الموافقة على اقامة محكمة دولية للنظر بالتفجيرات، وهو الامر الذي سنناقشه في القسم الثاني من البحث في اطار الدراسة القانونية.

القسم الثاني : الأبعاد القانونية لدعوة العراق إنشاء محكمة تحقيق دولية

أولاً : السوابق الدولية لإنشاء محاكم تحقيق جنائية دولية :

أمام تعاظم مخاطر الحرب و الفضائع الناشئة عنها ، تكاثفت الجهود الدولية لإنشاء محاكم أو لجان تنظر في جرائم الحرب ، ففي عام ١٩٠٤ نظرت محكمة التحكيم الدولية بالانتهاكات الناشئة عن تدخل الجيوش الانكليزية و الألمانية و الايطالية في شؤون فنزويلا، و تأكيداً لهذا التوجه القضائي جرى في عام ١٩٠٦ تعديل اتفاقية جنيف الخاصة بمعاملة جرحى الحرب لعام ١٨٤٦ حيث استحدث نص المادة (٢٨) الذي ألزم الدول الأطراف في الاتفاقية

---

[٣٤] – فالحكومة العراقية واطراف من الائتلاف الحاكم هم مع محاسبة سوريا على اعمالها بوصفها الطرف الاساس في اعمال الارهاب. اذ ايد حزب الفضيلة التصعيد ضد سوريا ودعا الحكومة العراقية الى عدم المجاملة، وقال في بيان له " ان مسؤولية الحكومة هي حماية المواطنين، وحفظ الامن يحتم عليه ترك المجاملات جانبا واتخاذ خطوة جدية لوقف سوريا وغيرها من تقديم الدعم لمنفذي عمليات التفجير" انظر: ظلال قاتمة على التعاون بعد ازمة العلاقات مع دمشق، صحيفة الزمان، العدد ٣٣٨٣، ٢٠٠٩/٨/٢٧. بينما اطراف اخرى في الائتلاف نفسه برأت سوريا والبعثيين العراقين من الجريمة الامر الذي وصفه وزير الخارجية العرقي بانه مواقف اما طائفية او مذهبية او مواقف غير مسؤولة. فيما وصف رئيس الحكومة الاسبق اياد علاوي الأزمة العراقية السورية بـ"المفتعلة" من قبل الحكومة العراقية، مشيرا إلى أن الاتهامات العراقية لسورية لا تقوم على أسس مهنية ودبلوماسية. الامر الذي علق عليه النائب العراقي علي الاديب نائب رئيس الائتلاف العراقي الموحد في البرلمان والرجل الثاني في حزب الدعوة بالقول" ان بعض القوى السياسية لاتزال تحن لسياسة النظام السابق وتتباكى على ايامه وتكرس برامجها لتبرئته". فيما المح وزير الداخلية جواد البولاني الى احتمالية تورط فيلق القدس الايراني بالتفجيرات. نقلا عن: فارس الخطاب، سوريا والاتهامات العراقية، صحيفة الزمان، العدد ٣٣٩١، ٢٠٠٩/٩/٦. فيما رفضت جبهة التوافق سرعة الاتهامات العراقية ضد سوريا، وقالت " على الحكومة تقديم ادلة ثبوتية بشأن تورط الجانب السوري" . نقلا عن صحيفة الزمان، العدد ٣٣٨٧، ٢٠٠٩/٩/١.

بإدراج نصوص خاصة في تشريعاتها الجنائية تحرم كل عمل ينطوي على خرق نصوص الاتفاقية في وقت الحرب، ما لم تكن هذه القوانين تتضمن سلفاً مثل هذه النصوص[٣٥] .

و قد واجه تشكيل لجان أو محاكم جنائية دولية عقبات متعددة كان من أبرزها مشكلة معارضة الدول الكبرى الأعضاء في الأمم المتحدة لهذا الامر بوصفه أمراً غير مقبول سياسياً، أما العقبة الأخرى ، فهي تعذر التوصل إلى اتفاق في إطار الأمم المتحدة بشأن الانتهاكات التي ستكون محلاً لاختصاص المحكمة الدولية المقترحة فيما يتعلق بعدد من الجرائم و لاسيما الجرائم ضد الإنسانية .

و لم يقتصر عمل المحاكم الجنائية على تحديد المسؤولية الجنائية للدول و تحديد الجرائم الموجهة ضد أمن و سلامة البشرية بل امتد ليشمل تحديد مسؤولية الدول من الأفعال التي تعد دولياً عملاً غير مشروع بمقتضى المواثيق الدولية و هنا لابد من توضيح ما هو المقصود بالجريمة الدولية، اذ تعرف بانها من جرائم القانون الدولي العام و تهدد النظام الدولي ، و تهدف لانتهاك المصالح المحمية بمقتضى قواعد هذا القانون و يطبق جزاء على مرتكبيها، و هذا الجزاء مقرر بمقتضى قواعد القانون الدولي الجنائي الذي هو فرع من فروع القانون الدولي[٣٦]. كما تعرف بانها (الفعل الذي يرتكب إخلالا بقواعد القانون الدولي العام و يكون ضاراً بالمصالح التي يحميها هذا القانون مع الاعتراف لهذا الفعل بصفة الجريمة و استحقاق فاعله العقاب)[٣٧]. و هنا لابد من توضيح بعض الجرائم التي تستوجب عند وقوعها تشكيل لجان تحقيق جنائية دولية وهي:

أ- الجرائم ضد الإنسانية :

عرف فقهاء القانون الدولي الجرائم ضد الإنسانية بأنها من جرائم القانون الدولي العام ترتكب ضد أفراد ينتمون لجنس واحد أو لدين واحد أو لقومية واحدة . و حدد المبدأ السادس من مبادئ محكمة نورمبرج الجرائم ضد الإنسانية بأنها القتل ، الإبادة والاستبعاد ، وكل فعل غير إنساني آخر يرتكب ضد شعب مدني قبل أو أثناء الحرب و كذلك الاضطهاد السياسي و العنصري و الديني إذا كان ذلك تبعاً لجريمة حرب أو ضد السلام أو كان ذا صلة بها.[٣٨]

إن الجرائم ضد الإنسانية تتطلب قصداً جنائياً خاصاً يختلف باختلاف موضوع الجريمة ضد الإنسانية فإذا لم يتوافر هذا القصد الخاص عدت هذه الجرائم داخلية وليست من قبيل الجرائم ضد الإنسانية .

ب- جرائم الإبادة الجماعية :

الإبادة الجماعية جريمة دولية خطيرة و تتميز عن باقي الجرائم الدولية بعدد من الخصائص :

١- الإبادة الجماعية جريمة دولية بطبيعتها حتى و إن قامت بها حكومة وطنية ضد طائفة من طوائف الشعب الذي تحكمه .

٢- الإبادة الجماعية تختلف عن الجرائم ضد الإنسانية بكون الأخيرة تقع تبعاً للجرائم ضد السلام أو جرائم الحرب و تكون على صلة بها على خلاف الوضع

---

٣٥ - **حسين عبيد ، القضاء الدولي الجنائي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، عام ١٩٨٧ ، ط١ ، ص٤٧ .**

٣٦ - **أحمد رفعت ، الإرهاب الدولي في ضوء أحكام القانون الدولي و الاتفاقيات الدولية و قرارات الأمم المتحدة ، دار النهضة ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص١٤ .**

٣٧ - **أحمد حسين ، الجريمة الدولية ، دار النهضة ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ط١ ، ص٦ .**

٣٨ - **منتصر سعيد ، المحكمة الجنائية الدولية دراسة تحليلية ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، ط١، ٢٠٠٩، ص١٠٨**

في جريمة الإبادة الجماعية التي تعد مستقلة بذاتها و تقع وقت السلم و الحرب على حد السواء و لابد أن تقع ضد طائفة معينة بهدف القضاء عليها كلياً أو جزئياً .

٣- الإبادة الجماعية ليست من قبيل الجرائم السياسية ومن ثم يجوز فيها تبادل تسليم المجرمين بين الدول ، و هذا ما نصت عليه المادة (٦٠) من اتفاقية منع ومعاقبة إبادة الأجناس الموقعة عام ١٩٤٨[٣٩] .

ونظرا لما أصاب العراق من مآسي و ما فقده من ضحايا أبرياء نتيجة للجرائم المروعة في التفجيرات التي و قعت العام ٢٠٠٩ و بداية العام ٢٠١٠ اضطر العراق لطلب تشكيل محكمة دولية لتحديد الجناة ، و قد شكلت من قبل الحكومة العراقية لجنة وزارية لمتابعة هذا الموضوع[٤٠]. لكن هذا الطلب إن تحقق فله انعكاسات على علاقات العراق المستقبلية بدول الجوار فضلاً عن آثاره المحتملة على السيادة الوطنية لاسيما استقلالية القضاء الوطني العراقي .

إن الأصل في الجرائم التي تقع في إقليم دولة تخضع للولاية القضائية للمحاكم الوطنية في تلك الدولة أي أن الاختصاص ينعقد لها ، غير إن هذا الاختصاص الأصيل والولاية العامة للمحاكم الوطنية ، بعد إنشاء المحاكم أو لجان التحقيق الجنائية الدولية ، أصبح لا ينعقد للمحاكم الوطنية فقط بل للمحكمة الجنائية الدولية[٤١] .

ثانياً : الآثار القانونية لدعوة العراق تشكيل لجنة تحقيق دولية :

بسبب الاتهامات العراقية لسوريا و التي قابلها رفض سوريا للأدلة التي قدمها العراق والتي قال عنها أنها تثبت التورط السوري ، سوريا من جانبها قالت على لسان وزير خارجيتها وليد المعلم (نريد التحقيق في كافة الجرائم التي ارتكبت في العراق منذ الاحتلال الامريكي في عام ٢٠٠٣ واضاف " نريد ان نرى اي اجراء يتخذ من مجلس الأمن يراعي كل الجرائم التي عانى منها الشعب العراقي) [٤٢]. كما أن دمشق قللت من أهمية الأدلة المقدمة من قبل العراق في حين ذكر بعض المسؤولين العراقيين بأن على حكومة بغداد أن تعمل على دعم علاقات حسن الجوار وهذا يبين مدى التردد الحاصل في الموقف العراقي ، لذلك فأن طلب تشكيل لجنة تحقيق دولية لم يكن فاعلاً لا على المستوى الداخلي و لا على المستوى الدولي[٤٣] .

ان التدهور الدراماتيكي السريع في العلاقات بين العراق وسوريا لم يكن مفاجئا ولم يأت من دون مقدمات، ومن هذه المقدمات التحرك السوري ونظرته الى المصالحة الوطنية في العراق بضرورة شمولها جميع الاطراف وهو ما جعل الخلاف العراقي السوري يتحول الى ازمة مفتوحة تفاعل معها القلق الموجود اصلا لدى الحكومة العراقية من احتمالات ميل الادارة الامريكية الى تأييد رأي دمشق في موضوع المصالحة الوطنية. هذا الامر كما راى البعض لم يكن ليخدم توجهات سياسيين عراقيين كانوا هم الداعين لانشاء محكمة دولية للتحقيق بالتفجيرات.

وجاء طلب العراق من الأمين العام للأمم المتحدة الموافقة على إنشاء محكمة دولية للنظر بالتفجيرات التي وقعت في بغداد استنادا على ان ما حصل يعد من وجهة نظر القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني نوعاً من أنواع الإبادة الجماعية وانتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان و هو ما يقع ضمن الاختصاص الجنائي الدولي و الذي يستوجب

---

[٣٩] - **منتصر سعيد، الجوانب القانونية لظاهرة الارهاب الدولي، دراسة مقارنة بالفقه الاسلامي، رسالة دكتوراه، جامعة المنوفية، مصر، ٢٠٠٥، ص ٨٠.**

[٤٠] - **صحيفة الزمان ، العدد ٣٤٠٢ ، ٢٠٠٩/٩/١٧ .**

[٤١] - **محمد يوسف ، اختصاص المحكمة الجنائية الدولية ، مجلة الأمن و القانون، دمشق، العدد ١٣٣ ، ٢٠٠٢ ،ص٢٨.**

[٤٢] - **دمشق لبغداد : نريد محكمة دولية لكل الجرائم ، صحيفة الشرق الأوسط ، العدد ١١٢٣٤ ، ٢٠٠٩/٨/٣١**

[٤٣] - **دمشق تقلل من أهمية أدلة بغداد ، صحيفة الزمان ، العدد ٣٤٠٠، ٢٠٠٩/٩/١٦**

تشكيل لجنة تحقيق دولية على غرار ما حصل من جرائم في الكثير من الدول مثل البوسنة و رواندا و لجنة التحقيق الخاصة بمقتل رفيق الحريري في لبنان [٤٤].

وبعد ما حصل من تفجيرات وما رافقها من تحركات سياسية وادوار خارجية وداخلية تثقف وتغذي بعض القناعات السياسية بتوجيه الاتهامات إلى هذه الجهة أو تلك، وبعد الكثير من جهود الوساطة التي قامت بها تركيا وجامعة الدول العربية والتي وصلت على ما يبدو إلى طريق مسدود حسب ما أعلن ، فإن توجهات السياسة الخارجية العراقية ماضية قدما نحو طلب تشكيل لجنة تحقيق دولية بعد أن تقدم العراق بذلك رسمياً حسب ما أكده وزير الخارجية العراقي[٤٥] .

إن هكذا طلب في حالة الموافقة عليه من خلال عرضه على مجلس الأمن ستشكل على اثره لجنة تحقيق دولية و ربما يتم تشكيل محكمة خاصة ذات طابع دولي وفق الفصل السابع .

والمعروف منذ نشأة الأمم المتحدة و حتى عام ٢٠٠٨ تم إنشاء ست لجان تحقيق دولية خاصة وخمس محاكم جنائية دولية خاصة و قد جاءت تلك الإجراءات و المحاكمات تحت مسميات قانونية مختلفة و جاء الكثير منها بنتائج مغايرة لما كان مطلوب منها أصلا، فقد مارست الغايات والرغبات السياسة دوراً كبيراً في إنشاء هذه المحاكم حسب نوعية النزاع القائم وأهميته بالنسبة للدول الكبرى و طغت الرغبة السياسة على القانونية بشكل مؤثر وأخرجتها من محتواها المطلوب.

إن الموقف الدولي تجاه تشكيل لجنة تحقيق دولية والاتهامات الموجهة إلى سوريا جعلت تحقيق هذا المطلب في غاية التعقيد خصوصاً وإن الموقف الأمريكي يتميز بعدم المبالاة والشيء الآخر هو التسرع في توجيه الاتهامات إلى جهة معينة قبل تشكيل لجنة التحقيق فضلاً عن فتور واضح داخل مجلس الأمن إزاء طلب العراق تشكيل لجنة تحقيق دولية[٤٦]. إن هذا يتعارض مع المادة السادسة من الميثاق التي تؤكد على ضرورة إتباع العديد من الوسائل السلمية لحل النزاعات الدولية قبل الشروع في تطبيق الإجراءات القانونية الأخرى، و التي ربما قد تصل إلى تطبيق الفصل السابع من الميثاق. و قد حددت المادة (٣٣) من الميثاق الوسائل التي يجب إتباعها، و منها (المفاوضة / التحقيق / الوساطة / التوفيق / التحكم / ثم بعد استنفاد كافة الوسائل تأتي التسوية القضائية). إن مجموعة هذه الوسائل هدفها احتواء الأحداث الدولية للخروج منها بحل يرضي جميع الإطراف .

إن عالم اليوم أصبح يتأثر بالمشاكل الداخلية شأنها شان المشاكل الإقليمية و الدولية مما قد يعني حصول نتائج عكسية لأي صراع داخلي كما هو الحال في الصراع الخارجي .

إن الدور المحدود للأمم المتحدة في العراق و عدم تحمس الولايات المتحدة لإعطائها دوراً أساسيا رغم موافقة مجلس الأمن الدولي يوم ١٠ آب ٢٠٠٧ على مشروع قرار يعطي الأمم المتحدة دوراً اكبر في العملية السياسة الخارجية في العراق خصوصاً في ما يتعلق بإقامة حوار إقليمي يتناول امن الحدود، لكن الواقع إن الأمم المتحدة و مجلس الأمن بالذات لم يوديا دوراً ايجابياً فاعلاً ووقفاً موقف المتفرج على ما يحصل من تدهور بل أصبحت في الواقع غطاءً للكثير

---

٤٤ – **كاسيزي : اغتيال الحريري أكثر تعقيداً من جرائم الحرب ، شبكة المعلومات الدولية http://ar.aswataliraq.info**

٤٥ – **صحيفة الزمان ، العدد ٣٤٠٢، ٢٠٠٩/٩/١٧.**

٤٦ – **صحيفة الزمان ، العدد ٣٣٩٨، ٢٠٠٩/٩/١٤**

من الأخطاء التي ترتكبها القوى الأجنبية التي تحاول إعطاء وجودها و سياستها طابعاً دولياً قانونياً. مع ذلك تسعى الأمم المتحدة لإيجاد صيغ قانونية وفق الميثاق لحل النزاعات الدولية[٤٧] .

إن تشكيل لجنة تحقيق دولية للوصول إلى الوقائع المتنازع عليها ستكون له آثار قانونية عامة، فمن المتوقع أن يتناول التحقيق في حالة إقراره الوقائع التي سوف يتبعها المحققون و الأسلوب الذي تشكل بموجبه اللجنة و المدة التي يستغرقها عمل اللجنة و مقر عملها . فضلاص عن أن الشخصية القانونية الدولية لهذه المحكمة تتلاشى متى تجاوزت الأخيرة نطاق ممارسة سلطتها واختصاصها. وكذلك نصت المادة (٤) الفقرة (٢) من النظام الأساس للمحكمة الجنائية الدولية على أنها تمارس سلطاتها و وظائفها في إقليم أية دولة طرف في النظام الأساس بموجب اتفاق خاص بين المحكمة و هذه الدولة[٤٨].

المعروف إن أسلوب التحقيق الدولي وان تعلق بإمكانية التوصل إلى الحقيقة المطلوبة من الناحية النظرية، إلا انه من الناحية العملية يصطدم بمعوقات قد لا توصل إلى هدفه لاسيما و إن الطرف الأخر الموجه إليه الاتهام ربما لديه من الحجج ما قد يبرر صلابة موقفه و ردة فعله، وان لجنة التحقيق الدولية في حالة تشكيلها سوف تمتلك سلطة جمع المعلومات و الأدلة الإضافية ذات الصلة بالعمل الإجرامي الحاصل و كذلك مقابلة المسؤولين (الأشخاص) في العراق و سوريا أو أي دولة أخرى عندما ترى إن هذه المقابلة ذات فائدة للتحقيق. وان المقابلة هنا تعني (التحقيق) و من المؤكد إن اللجنة سوف تتمتع بحرية التنقل داخل الأراضي العراقية و السورية إلى جانب توفير الملاك و المعدات و الامتيازات المنصوص عليها في الاتفاق مع الأمم المتحدة في حالة حصوله وان يكون مطابقا لحالات اخرى سبق ان تم اقرارها.

إن أي قرار سوف يصدر عن مجلس الأمن حول تشكيل لجنة تحقيق دولية سيكون بصيغة القرار (١٧٥٧) نفسه الخاص بقضية اغتيال رفيق الحريري في لبنان وما تضمنه من آليات و امتيازات مستندة إلى الفصل السابع[٤٩] .

إن معظم الإجراءات سواء كانت قسرية أو جزائية تهدف إلى الحفاظ على الأمن و السلم أو إعادته إلى نصابه وهي تنتهي بانتهاء الغرض المحدد من تطبيق تلك الإجراءات.

وفي حالة إقرار مجلس الأمن لطلب العراق بتشكيل لجنة تحقيق دولية يعني وضع الكثير من الدول في المنطقة موضع الالتزام فيما يخص تشكيل المحكمة ومن ثم وجوب الاعتراف الكامل من هذه الدول بالمحكمة على اساس إنها جاءت بقرار دولي صادر عن مجلس الأمن وفق الفصل السابع الذي لا يتيح لأي دولة التنصل من الأخذ به أو الاعتراف بمحتواه لكون ما حصل ينطبق لما جاء في المادة (٣٩) من الميثاق بوصفه تهديداً للأمن و السلم الدوليين و عمل من أعمال العدوان[٥٠].

---

٤٧ – رائدة شبيب، المحكمة الجنائية الدولية، صراع الحق والقوة، شبكة المعلومات الدولية
http://www.islamonline.net

٤٨ – منتصر سعيد، المحكمة الجنائية الدولية، مصدر سبق ذكره، ص٧٢.

٤٩ – كفاح حبيب ، العراق يعيد تحريك طلبه بتشكيل محكمة تحقيق دولية ، شبكة المعلومات الدولية
http://www.iraqhrr.org

٥٠ – حسام عبد الخالق ، المسؤولية و العقاب على جرائم الحرب : دراسة تطبيقية على جرائم الحرب في البوسنة و العراق ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠١ ،ص ٦٧ .

وهنا يثار السؤال الآتي: هل تشكيل المحكمة يعد خرقاً للقانون العراقي حيث ستخضع السلطة القضائية العراقية لكافة طلبات لجنة التحقيق الدولية دون أن تشرك مع سلطة المحكمة الخاصة في سير عملية التحقيق؟ و هذا يقصد به الخضوع الإلزامي من قبل المحاكم العراقية لسلطة لجنة التحقيق الدولية كما و تخضع السلطة الوطنية العراقية أيضا لاختصاص المحكمة الخاصة حيث تلزم بتقديم الوثائق و قد يحتجز أشخاص حسب توصية لجنة التحقيق[٥١] .

إن المحكمة أو لجنة التحقيق في حالة تشكيلها سيكون لها مجال عمل مفتوح من دون أن تحدد بالفعل المرتكب و المتفق عليه و قد يعطي المحكمة سلطة بأثر رجعي بالنسبة للأفعال المرتكبة قبل تشكيلها و هناك سوابق كثيرة مماثلة على ذلك.

إن طلب تشكيل لجنة تحقيق دولية أو محكمة خاصة لمحاكمة المجرمين الذين نفذوا هذه الجرائم المروعة التي تعد من الجرائم بحق الإنسانية و انتهاكا لحقوق الإنسان والإبادة الجماعية رغم ما فيها من دلالات وما تحمله من رسائل إلا إنها من الناحية الواقعية لها الكثير من الانعكاسات السلبية داخلياً و كذلك تأثيرها على مستقبل العلاقات مع دول الجوار لاسيما الدولة التي وجه إليها الاتهام قبل إجراء التحقيق إذا ما ثبت خلال سير التحقيق عدم توفر الأدلة الثبوتية المطلوبة للإدانة .

ورغم اننا نستبعد ان تنشأ مثل هكذا محكمة بحكم الواقع الدولي الذي لا يستجيب الى هكذا مطلب، فانه حتى ولو استجيب لطلب العراق واقيمت المحكمة ، فعلى الحكومة العراقية معرفة ان صلاحيات هكذا لجان تحقيقية دولية غالبا ما تكون مقيدة وغير مستقلة ومحدودة، ولاتستطيع الوصول الى مسؤول من المسؤولين الا بشروط معقدة، وهذا مايساهم دائما في فعالية استخدامها كأداة، اي تحريكها في اطار موازين القوة في النظام الدولي، وهو ماحصل في موضوع اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري وكيف استغلت الولايات المتحدة الموضوع في توجيه الاتهامات الى سوريا لاغراض سياسية ولا نستبعد ابدا في المستقبل استخدامه ضد دولة اخرى او حزب سياسي.

لقد اصبحت المحاكم الجنائية او لجان التحقيق الدولية ضحية لهيمنة دولية ابعدتها عن مبادئها الاساسية واحترام سيادة الدول واصبحت تحت تاثير مباشر للهيمنة الامريكية سواء بشكل مباشر او عن طريق مجلس الامن الدولي الذي اوجد له دوراً اساسياً في عمل هكذا لجان تحقيقية دولية لان النظام القضائي الدولي بالاساس فيه الكثير من الثغرات في جدار العدالة.

ان كل ما تقدم يحيلنا الى الغرض الاساس الذي من اجله كتب البحث، الا وهو الرسالة الواقعية الموجهة لصانع القرار في العراق بضرورة التوقف عن دعوة انشاء محكمة دولية للتحقيق في التفجيرات الدامية والتي تستهدف سوريا بالدرجة الاساس وللاسباب الاتية:

١ – ان العراق بحاجة لسوريا ولدورها العربي كي يعيد بناء علاقاته مع المنظومة العربية، وهي العلاقات التي تضررت كثيرا بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣، ولذلك فان الدور السوري مطلوب في هذه المسألة.

٢ – ان العراق بحاجة ايضا للانتفاع من العلاقات السورية المتميزة مع ايران لصالح تنسيق الرؤى حول الاوضاع في العراق بعد الانسحاب الامريكي المقرر في شهر تموز من العام ٢٠١٠. اذ ان الدور الايراني واضح

---

[٥١] – عبد الحق ميمونة ، الاختصاص التكميلي لمحكمة الجنايات الدولية و علاقته بالمحاكم الوطنية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٦٣ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص٥٦.

وكبير في التاثير على مجريات الاحداث في العراق، ومن ثم فلابد وان يطلب العراق من سوريا التدخل لصالح حل الكثير من الامور العالقة، الامر الذي يعني حاجة العراق لبناء علاقات فعالة تعاونية مع سوريا وليس علاقات صراعية قائمة على الشك.

٣ – سيشهد العراق في شهر آذار انتخابات برلمانية جديدة ستكون على الارجح مختلفة الى حد كبير عن الانتخابات السابقة، وسترسم من جديد لوحة لمستقبل العراق السياسي، هذه اللوحة ستشكلها القوى الفائزة في الانتخابات. ولكن نرجح ايضا ولمعطيات واقعية ومحتملة ان عملية تشكيل الحكومة العراقية لن تكون سهلة وستأخذ وقتا طويلا من النقاشات والحوارات التي ستؤخر قدرة الاطراف على ايجاد الحلول المشتركة. هذا التأخير وعدم الاتفاق سيؤدي بتصورنا الى ان الاطراف الفائزة ستلجأ للقوى الاقليمية والدولية الفاعلة لصالح التدخل لحلحلة الامور ، وهذا يعني ان سوريا ستكون من بين القوى التي ستلجأ اليها الاطراف المختلفة طلبا لتدخلها بشكل وآخر بما يخدم الاسراع في تشكيل الحكومة. وعليه ليس من العقلانية استعدائها وانت ستطلب تدخلها في وقت لاحق.

٤ – ليس من مصلحة العراق التعادي او الدخول في صراعات جديدة مع اطراف اقليمية قد تتدخل سلبا بسبب ذلك في الشأن العراقي وتؤثر في مجمل الاوضاع في العراق. ولنتذكر ان ما اصاب العراق من ويلات جاءت معظمها نتيجة لما جرى في ٢ آب ١٩٩٠، وما استتبعه من عداء كويتي غير مبرر على العراق وشعبه، ولا تزال الكويت الى وقتنا هذا تلعب سلبا في الملف العراقي ولا ادل من ذلك طلباتها المتكررة بابقاء العراق تحت طائلة البند السابع. وعليه فان الحكومة العراقية مطالبة بتحسين العلاقات مع دول الجوار وليس خلق اعداء جدد.

٥ – يبدو من واقع تطور الاحداث ومستقبلها ان العلاقات السورية مع الغرب تتجه نحو الدفء التدريجي، من ثم ليس من مصلحة العراق اثارة العداء مع دولة تعمل هي ذاتها على تغيير شكل علاقاتها الصراعية نحو التعاون المتسارع. ان هكذا عداء لن يعود على العراق بالنفع بل انه سيؤثر سلبا على عملية بناء العراق التي لازالت في اطوارها الاولى، ولازالت بحاجة لمزيد من الانفتاح المتبادل بين العراق ودول جواره لاسيما الفاعلة منها.

الخاتمة

لم تمض سوى أيام قليلة على إعلان كل من رئيس وزراء العراق نوري المالكي، ورئيس الوزراء السوري ناجي العطري، عن (تأسيس مجلس للتعاون الإستراتيجي عالي المستوى) حتى عصفت بعلاقات البلدين موجة من الاتهامات والشكوك المتبادلة بسبب التفجيرات الدامية التي ضربت العراق في شهري آب وأيلول ٢٠٠٩ والتي اتهمت الحكومة العراقية سوريا بالمشاركة فيها اعدادا وتدريبا وتمويلا.

ان نجاح الدبلوماسية العراقية في التوصل بجوانب التعاون العراقي السوري الى ارفع صورها بتوقيع الطرفين على اتفاق التعاون الاستراتيجي في شهر آب من العام ٢٠٠٩ يعد علامة مميزة تحسب للدبلوماسية العراقية. وهو امر لو تم لسار بالسياسة العراقية عربيا واقليميا الى فضاءات ارحب.

ومن جديد تعود قضية الامن الحدودي بالعلاقات العراقية السورية نحو التوتر والتشكيك في الاخر. ووصل الامر إلى حد قيام العراق بحملة دبلوماسية مكثفة للمطالبة بإنشاء محكمة دولية خاصة لمحاكمة من تتهمهم الحكومة العراقية بالوقوف وراء التفجيرات الدامية. وبسبب من الاتهامات العراقية لسوريا، في مقابل رفض سوريا للادلة التي قدمها العراق والتي قال انها تثبت التورط السوري، فان العراق طلب من الامين العام للامم المتحدة الموافقة على اقامة محكمة دولية للنظر بالتفجيرات.

ان النظام القضائي الدولي الفاعل لا يهدف الى احلال العدل والسلم بعد وقوع الحدث وارتكاب الجريمة، وانما العمل على الحيلولة دون وقوع الظلم ومنع استشرائه، ولكثرة الجرائم التي ارتكبت في السنوات الاخيرة بحق الانسانية وافلات المجرمين من العقاب او عدم امكانية محاسبتهم لاسباب مختلفة، فقدت معظم دول العالم الثقة بالنظام الدولي الجديد ومبادئ القانون الدولي التي اصبحت أثرا نتيجة للاخلال بمبادئ العدالة والمساواة.

ولكن مازاد من تعقيد المشكلة ان بعض القوى الكبرى لاسيما الولايات المتحدة الامريكية تحولت الى قاض عالمي توجه الاتهام وتحاكم من يخالفها وتدينه بالاجرام وهي التي ارتكبت في تاريخها ولازالت ابشع الجرائم ولم تحاكم او تحاسب.

لذلك عندما يتعرض بلد مثل العراق الى جريمة الابادة الجماعية نجدها غير مبالية ولا مكترثة لطلب تشكيل هيئة تحقيق دولية وكذلك حال باقي اعضاء مجلس الامن الا اذا كان تشكيل هذا النوع من المحاكم الدولية يتناسب وشروطهم وما تقتضيه مصالحهم.

واذا كان ماتقدم يعد عاملا كابحا بوجه مضي الحكومة العراقية بسعيها لعقد المحكمة الدولية، فان القضية الاخرى التي تقلل من حماس العراق لمواصلة طلبه في تشكيل المحكمة، هي ان هذا النوع من لجان التحقيق او المحاكم الدولية يفترض ان تكون مكملة للمحاكم الوطنية وعليها احترام نظام العدل الجنائي القومي باستثناء الحالات التي يكون فيها هذا النظام غير قادر على التحقيق في الجرائم التي تقع تحت سلطة المحكمة الجنائية الدولية، ولذلك يخشى ان تمارس هذه المحاكم الدولية صلاحيات تمس بالسيادة وقد تصل الى حد اخضاع المحاكم الوطنية لسلطاتها واعتقال من تشاء بحجة الاشتباه او التحقيق وكما حصل في لبنان.

إن طلب تشكيل لجنة تحقيق دولية أو محكمة خاصة لمحاكمة المجرمين الذين نفذوا هذه الجرائم المروعة التي تعد من الجرائم بحق الإنسانية، رغم ما فيها من دلالات وما تحمله من رسائل إلا إنها من الناحية الواقعية لها الكثير من الانعكاسات السلبية داخلياً و كذلك تأثيرها على مستقبل العلاقات مع دول الجوار. ورغم اننا نستبعد ان تنشأ مثل هكذا محكمة بحكم الواقع الدولي الذي لا يستجيب الى هكذا مطلب، فانه حتى ولو استجيب لطلب العراق واقيمت المحكمة ، فعلى الحكومة العراقية معرفة ان صلاحيات هكذا لجان تحقيقية دولية غالبا ما تكون مقيدة وغير مستقلة ومحدودة، مايساهم دائما في فعالية استخدامها كأداة، اي تحريكها في اطار موازين القوة في النظام الدولي.

وعليه، ولاسباب عديدة نرى ان من مصلحة العراق قبل سوريا ترك موضوع المحكمة الدولية الذي لن يجلب له سوى المزيد من استعداء دول الجوار في الوقت الذي نحتاج لبناء علاقات تعاونية تغير من الصورة العدائية التي بنيت عن العراق منذ آب ١٩٩٠ صعودا، وتسهم في عملية البناء القادمة التي نحتاج فيها لعلاقات التعاون مع الدول المجاورة والقوى الفاعلة جميعها.